

من جرب المجرب كان عقله مخرب

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

انقضت ٢٥ سنة على تاريخ دخول الجيش السوري إلى لبنان، ودمشق لم تع حتى الساعة أن مسرحيات استغناء الناس لا سوق لها في وطن الأرز وأن اللبنانيين قد مجوا هذه الأساليب المهينة للتعاطي معهم، كما باتوا يعرفون سلفاً نصوص المسرحيات المعدة في عنجر ويفهمون جيداً الأهداف من وراء عرضها من خلال المعينين في القصر الرئاسي وعين التينة وقريطم وساحة النجمة، وأحياناً عن طريق المأجورين والمهوسين في الشوارع، كما كان حال عراضة السيوف والخناجر والسواطير الأخيرة.

لقد ثبت فشل هذا النمط الاستعماري الاستغبائي رغم ضجيج وتملق وتبخير وخضوع قلة من الطروديين والسياسيين ورجال الدين والمافيات وتجار الدم.

في هذا السياق صدر يوم الخميس الموافق ١٤ حزيران سنة ٢٠٠١ بياناً موجزاً عن قيادة الجيش اللبناني ذكر أن الجيش السوري الشقيق الموجود في لبنان سيبدأ خلال أيام عملية لإعادة انتشار قواته في اليرزة وبعبدا وجبل لبنان ومناطق أخرى ضمن أطر التعاون الوثيق بين القيادتين اللبنانية والسورية.

لا قيمة عسكرية للبيان هذا طالما أنه لم يصدر عن القيادة السورية المعنية الأولى بموضوع سحب جيشها من لبنان، وما يجري الآن هو تكراراً مبتذلاً لما كان حصل السنة الماضية يوم طبل وزمر أهل الحكم لما سموه في حينه عملية إعادة انتشار للجيش السوري في منطقة المتن الشمالي فتيين فيما بعد أن لا إعادة انتشار ولا من يحزنون، بل تبديل وحدات روتينية وقد عادت الوحدات السورية إلى مواقعها لاحقاً وزادت من تمددها العسكري حتى وصلت إلى داخل الجامعات.

إن العرض المسرحي هذا مشابه للعروض التي سبقته وهو محاولة حربائية يائسة الهدف منها امتصاص النقمة الشعبية العارمة والالتفاف على المطالبين باسترداد السيادة والاستقلال وخروج الجيش السوري. علماً أن البيان لم يعط أية تفاصيل ولم يحدد بدقة المواقع المنوي إخلاءها ولا هو جاء على ذكر أي جدول زمني للانسحاب، مما يعني وطبقاً للتجارب السابقة أن المسألة برمتها عملية روتينية لتبديل القوات وقد اعتادت القيادة السورية القيام بها دورياً. إن البيان اللبناني لا يلزم دمشق بأية مفاعيل ما دام لم يصدر عنها وما دام لم يحدد بدقة جدولاً زمنياً واضحاً للعملية المعلن عنها.

يشار هنا إلى أن اتفاق الطائف الذي كان اتفاقاً على اللبنانيين وليس بينهم، حدد مدة سنتين من تاريخ توقيعه للبدء بعملية إعادة تموضع الجيش السوري في البقاع ومن ثم انسحابه إلى بلاده بالكامل بعد استعادة الدولة زمام الأمور الأمنية من خلال قواها الذاتية، وقد استحق هذا البند من الاتفاق سنة ١٩٩٢ دون أن ينفذ وهو ما زال معلقاً. وجدير ذكره أيضاً أن القوات السورية كانت دخلت لبنان دون طلب لبناني رسمي سنة ١٩٧٦ بحجة حماية المقاومة الفلسطينية ومن ثم للجمها والقضاء عليها، ولضرب ما عُرف بالحركة الوطنية فيما بعد، ومن ثم ضرب كافة القوى اللبنانية والفلسطينية والإبقاء فقط على المتحالفين معها.

الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد اعترف بهذه الحقائق بخطاب ألقاه في جامعة دمشق سنة ١٩٧٦ وكنا أوردنا ما جاء فيه بهذا الصدد في مقالة سابقة.

في عام ١٩٨٢ اجتاحت إسرائيل لبنان ووصلت إلى العاصمة بيروت دون أية مقاومة من قبل الجيش السوري الذي انكفأ إلى البقاع والمتن والشمال ضمن اتفاق سوري-إسرائيلي ومباركة عربية أميركية، ليعود مجدداً إلى بيروت من ضمن المعادلة ذاتها سنة ١٩٨٧، ومن ثم ليجتاح المناطق المحررة سنة ١٩٩٠ ويسقط الحكم الشرعي فيها ويستبدله بطاقم من السياسيين ارتضى التخلي عن السيادة والاستقلال والقرار مقابل مراكز مجردة من سلطاتها.

إن الإعلان عن عملية إعادة الانتشار لن تؤخذ على محمل من الجد إلا إذا أتت من دمشق وبضمانات دولية وإقليمية ضمن جداول ميدانية وزمنية تبين بما لا يقبل الشك مراحل العملية بتفاصيلها، كون الثقة مفقودة ليس فقط بنوايا الحكم السوري، بل بمصداقية متولي الحكم اللبناني من كبيرهم حتى صغيرهم.

إن أنصاف الحلول لن تخرج لبنان من قعر الهاوية التي وصل إليها على كافة الصعد وفي كافة الميادين، ولن تُعيد له استقلاله المصادر، كرامته المهانة، قراره المغيب وأهله المهجرين، كما أنها لن تصلح اقتصاده المدمر ولن تسد الـ ٣١ بليون دولار دين. وحده تنفيذ القرار الدولي رقم ٥٢٠ ينهي الهيمنة الغربية ومفاعيلها ويعيد للبنان استقلاله، وما عدا ذلك إعطاء المزيد من الوقت للحكم السوري لبلع لبنان وهضمه والقضاء على مؤسساته وتهجير شعبه.

ترى هل هناك من يسمع؟